المطلب الرابع

الجهات الرقابية ودورها اللوجيستى

الجهات الرقابية: هي قيود غير جمركيه عبارة عن تدابير وإجراءات قد تتخذها الدولة للتحكم في الواردات لغير الأغراض الجمركية فتخضع بعض السلع طبقا للقوانين السارية للعرض على بعض الجهات لأسباب عدة:-

أولا: أسباب دينية:-

مثل العرض على الإدارة العامة للرقابة عل المصنفات الفنية أو موافقة الأزهر الشريف أو موافقة الكنيسة أو المطبوعات.

ثانيا: أسباب أمنية:-

مثل العرض على مصلحة الأمن العام ــ مباحث أمن الدولة ــ إدارة مكافحة جرائم المصنفات الفنية والمطبوعات ــ إدارة الدفاع المدني والحريق ــ وزارة الدفاع ــ مجلس الوزراء ــ هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها من جهات العرض الرقابية.

ثالثا: أسباب بيئية:-

مثل العرض على الهيئة العليا لسباق الخيل ــ الهيئة الزراعية المصرية ــ لجنه مبيدات الآفات الزراعية ــ لجنه المخصبات الزراعية ــ معهد بحوث الأراضي ــ هيئه شئون البيئة ــ الحجر الزراعي ــ المعمل المركزي للمبيدات ومكافحه الآفات ــ الإدارة المركزية لحدائق الحيوان والحفاظ على الحياة البرية.

رابعا : أسباب صحية:-

مثل العرض على الإدارة المركزية لشئون الصيدلة ـ الإفراج الطبي المركزي ـ الإدارة المركزية لطب الأسنان ـ الحجر الصحى - مركز التخطيط والسياسات الدوائية ـ الإدارة العامة للصيدلة ـ الهيئة العامة للخدمات البيطرية ـ المعمل المركزي للأغذية والأعلاف.

خامسا : أسباب أخلاقية:-

الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية ـ رقابه المطبوعات ـ لجنه الترخيص باستيراد وتصدير الأفلام السينمائية ـ مصلحه الأمن العام " مخدرات ـ جرائم مصنفات فنية ".

سادسا : أسباب أخرى:-

مصلحة الدمغة والموازين ـ الهيئة العامة للتوحيد القياسى ـ مصلحة الرقابة الصناعية ـ الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

الدور اللوجيستى للجهات الرقابية:

على رأس الجهات الرقابية على الوارادات والصادرات في مصر الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وهى مسئوله عن فحص واختبار السلع الواردة والمصدرة والتي تعمل تحت مظلة وزارة التجارة والصناعة.

وتختص الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بأخذ عينات وفحص السلع للتأكد من مطابقتها للمواصفات المصرية وخاصة تلك التي تتعلق بالصحة العامة وحماية المستهلك.

وكانت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لا تتمتع

بالقدرات الفنية للاختبارات والرقابة على السلع المستوردة وخاصة السلع المصنعة وكانت المعامل والمعدات الخاصة دون المستوى ولا يوجد بها معامل معترف بها دوليا. مما كان يسهم بلا شك في زيادة تأخير وطول عملية الفحص الفعلي للواردات وبدرجة أقل فيما يتعلق بالصادرات مما كان يعوق الأداء اللوجيستى الجمركي.

ومنذ فترة وجيزة بدأت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في عملية التطوير والتحديث للمساهمة في عملية تيسير التجارة من خلال تحسين إجراءات فحص الصادرات والواردات والاستعانة بأجهزة فنية حديثه واستحداث معامل لقياس المعايير العالمية للجودة مما أدى إلى القضاء على المغالاة في معايير الجودة

وفى أكثر الأحيان تكون هذه الجهات الرقابية عائقا زمنيا لإتمام الإفراج الجمركي وتلصق عملية التأخير بمصلحة الجمارك لذلك تم عقد عدة اجتماعات بين مصلحة الجمارك والجهات الرقابية أثمرت عن تجميع هذه الجهات الرقابية في مكان واحد لتقليل زمن الإفراج عن البضائع ووقع الاختيار على الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لتضم في جعبتها كل هذه الجهات الرقابية السالف ذكرها ولكن مازالت لم تفعل بالصورة المرجوة لعدة عقبات جارى تذليلها.

فالجهات الرقابية تلعب دورا أساسيا في دعم الأداء اللوجيستى الجمركي فإذا تيسر عمل هذه الجهات الرقابية وتجمعت في شباك واحد مثل العديد من دول العالم خاصة دول شرق أسيا لشعر متلقي ومؤدى الخدمة على السواء بالقيمة اللوجيستية والتميز اللوجيستى الجمركي.